

تصور مقترح لتطوير العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج

طارق عبدالرؤف محمد عامر

مدرس بمعهد الجزيرة العالي - جمهورية مصر العربية

Raba_aamer@yahoo.com

الملخص: تعد الجامعة أحد أهم المؤسسات التي تسهم في تكوين المجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل. وهي ضمان التطور السليم له في مسيرته نحو أهدافه في التقدم والرقي في مختلف ميادين الحياة. فالجامعة كانت وما زالت وستظل مركزاً للتقدم الحضاري للمجتمع في كل نواحي الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وهي الوسيلة الأساسية لنقل وتطوير منجزات البحث العلمي التي تنشأ في البلدان المتقدمة والمساعدة في تطوير نتائج تلك المنجزات للاستفادة منها لتطوير وتنمية المجتمع، كما أن توطيد العلاقة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الأعمال والإنتاج يحتاج إلى مهارات جديدة وتفكير خلاق وتعهد مستمر من قبل العاملين والمسؤولين في هذه المؤسسات. وهذه العناصر تحتاج إلى أن توضع في أطر إدارية وتشريعية تساعد على تفعيل العلاقة بين قطاعي التعليم والأعمال والارتقاء بها من التعاون إلى الشراكة التي لا تتوقف عند حد التنسيق والتنظيم بين التعليم وسوق العمل.

مقدمة:

إن أي أمة تريد أن تأخذ مكانها في الركب الحضاري الإنساني في عالم شديد التنافس لا تجد أداة لتحقيق ذلك خير من التربية والتعليم التي تصوغ مواردها البشرية وتحدد بنوعيتها ومستواها مكان الأمة. وما لم يوجد نشاط مميز للتعليم والتعليم مدى الحياة فسوف تصبح المهارات والمعلومات بشكل متسارع عفا عليها الزمن.

وبما أن الإنسان هو العنصر المؤثر في تحقيق التنمية في كافة القطاعات، فإن الاهتمام منذ انخراطه في التعليم الابتدائي فالثانوي (الإعدادي) أمر في غاية الأهمية لتأهيله للدخول إلى مؤسسات التعليم العالي بالمستوى العلمي والثقافي المطلوب، حيث تبدأ عملية التنمية لأي قطاع بتنمية الإنسان (ثقافياً - علمياً - وتقنياً) لكي يقوم بعملية التنمية بمراحلها المتعددة في سائر القطاعات التنموية. لذلك فإن الاهتمام والعناية بالتعليم ومراحله المختلفة وتطوير مناهجه المختلفة بما يلائم الاحتياجات التنموية لضمان إعداد الإنسان القادر على تحمل مسؤولية استمرارية التنمية وفق الأهداف المسطرة لكافة مرافق الدولة أصبح مهمة إستراتيجية.

وإن عملية التنمية لا تتطلب زيادة الجامعات والمعاهد البشرية وكليات المجتمع وتنوع اختصاصاتها فحسب، بل تتطلب تأهيل القوى البشرية تأهيلاً (علمياً - وتقنياً كاملاً) لقيادة عملية التنمية، عن طريق إعداد الدراسات والأبحاث اللازمة لتسريع العملية التنموية وحل العضلات التي تواجه تنفيذ المشروعات ومتابعة وضع نتائج الأبحاث التطبيقية موضع التطبيق الميداني وتقويمها وهذا الأمر يتطلب انخراط أكبر عدد ممكن من الطلبة في الجامعات والمعاهد العليا لإعداد أساتذة - وباحثين - ومهندسين وفنيين للمستقبل من حملة الشهادات العليا. إلا أنه يلاحظ من واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الأقطار العربية أن إعداد الخريجين العلميين من حملة الشهادات الجامعية الأولية والشهادات العليا (الماجستير - الدكتوراه) ما تزال قليلة ولا تتناسب مع طموحات سائر الأقطار العربية في التنمية الشاملة لكافة قطاعاتها الاقتصادية والخدمية.

وتعتبر مؤسسات التعليم العالي مسؤولة مباشرة عن إنتاج الأطر البشرية عالية المستوى والحاصلة على الدرجات الجامعية الأولية والعليا والدبلومات الفنية، وهي مسؤولة عن نسبة عالية من البحث الأساسي والتطبيقي ونسبة أقل من البحث والتطوير، ترفد بها المجتمع بشكل عام وحقول التنمية بشكل خاص، وتؤثر تأثيرات مباشرة على وتائر البناء الحضاري في جوانبه العلمية والتقنية والبشرية. (النعيمة - ١٩٩٩: ص ٤٧-٦٣)

تعد الجامعة أحد أهم المؤسسات التي تسهم في تكوين المجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل. وهي ضمان التطور السليم له في مسيرته نحو أهدافه في التقدم والرقى في مختلف ميادين الحياة. فالجامعة كانت وما زالت وستظل مركزاً للتقدم الحضاري للمجتمع في كل نواحي الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وهي الوسيلة الأساسية لنقل وتطوير منجزات البحث العلمي التي تنشأ في البلدان المتقدمة والمساعدة في تطوير نتائج تلك المنجزات للإستفادة منها لتطوير وتنمية المجتمع. (عمار - ١٩٩٦: ص ٩٤)

وقد تأخذ هذه العلاقات صورة العلاقات بمؤسسات البحث والتطوير وبمراكز البحوث وبالمؤسسات الإنتاجية والخدمية والهيئات العامة والخاصة وهيئات المجتمع المحلي وخريجي هذه المؤسسات ذاتها، وتوظف هذه العلاقات في صورة مشاركة في عمليات البحث والتطوير وإجراء البحوث والتدريب، سواء عبر مساهمة المؤسسات الإنتاجية والخدمية في تدريب الطلاب أو مشاركة أعضاء هيئة التدريس في تدريب العاملين بهذه المؤسسات وتقديم الخدمات والاستشارات والخدمات لهيئات المجتمع المحلي والهيئات العامة والخاصة، بما في ذلك مشروعات خدمة البيئة أو التنمية المهنية للخريجين. (ميناء - ٢٠٠١: ص ٣٤)

وتمر عملية بناء العلاقات بين قطاع التعليم العالي والقطاع الخاص ومؤسسات الإنتاج بعدة مراحل. بدءاً بمرحلة التعارف والتعريف باحتياجات وإمكانيات الطرفين، ومروراً بزرع الثقة والإيمان وبجدوى هذه العلاقة، وانتهاء بوضع الخطط والإستراتيجيات وتحديد الصيغ والآليات لتنفيذ هذه العلاقة، من خلال إطار مرجعي يؤسس لاستمرارية هذه العلاقة ويعمل على توسيع نطاقها لتعظيم الفوائد المشتركة بين القطاعين من جهة ولتحقيق أقصى مستويات النفع المجتمعي من جهة أخرى.

ويتطلب تفعيل التعاون والتنسيق والتكامل بين مؤسسات الأعمال والإنتاج ووظائف جديدة وإعادة النظر في العديد من الوظائف الموجودة في الجهاز الإداري في كل مكان من قطاعي التعليم والأعمال ومؤسسات الإنتاج. (دالين وأخرون - ١٩٩٣: ص ١٠٥).

كما أن توطيد العلاقة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الأعمال والإنتاج يحتاج إلى مهارات جديدة وتفكير خلاق وتعهد مستمر من قبل العاملين والمسؤولين في هذه المؤسسات. وهذه العناصر تحتاج إلى أن توضع في أطر إدارية وتشريعية تساعد على تفعيل العلاقة بين قطاعي التعليم والأعمال والإرتقاء بها من التعاون إلى الشراكة التي لا تتوقف عند حد التنسيق والتنظيم بين التعليم وسوق العمل وإنما يتسع مفهومها ليشمل الثقة والترايط بين الأطراف ذات العلاقة بالأنشطة والفاعليات التي يتطلب تنفيذها مشاركة مجتمعية فعالة. (إفانز وأخرون - ١٩٩٩: ص ٣٧)

أولاً: مفاهيم الدراسة:

حظي مفهوم العلاقة بين قطاع التعليم العالي والعام وقطاع الأعمال والإنتاج باهتمام علمي متزايد شمل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتعددت مصطلحات هذه العلاقة تبعاً لدرجة التفاعل ما بين هذين القطاعين، فتارة توصف بأنها علاقة (تنسيق) حينما تكون في بدايتها الأولى وتارة توصف بأنها علاقة (تكامل) حينما تزداد وتيرتها، وتارة توصف بأنها علاقة (شراكة) حينما تتأكد قناعة الجانبين بجمية العمل المشترك الذي تفرضه المصلحة المتبادلة وتمليه المنفعة المجتمعية وتأكيدا

وتتوجبا لأهمية هذه العلاقة فقد حرص مؤتمر باريس حول التعليم العالي على التوصية بضرورة قيام شركات فاعلة بين قطاع التعليم وعالم العمل وألا ينحصر دور القطاعين في عمليات التنسيق والتعاون فقط. (البونسكو - ١٩٩٥: ص ٢)

* مؤسسات التعليم:

يقصد بها المنشآت التعليمية التي توفر التعليم العام أو التعليم العالي لطلابها، وتعنى مؤسسات التعليم العام بتنمية شخصيات الطلاب وتزويدهم بالمعرفة والمهارات الأساسية التي تعدهم للمواطنة الصالحة في مجتمعاتهم.

• التعليم العالي:

وتعني مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة والجامعات بصفة خاصة (بالمعرفة تحصيلًا وتواصلًا ونشرًا وتطويرًا وتطبيقًا) ولها ثلاث وظائف أساسية هي التعليم والبحث وخدمة المجتمع. (فهيمي - ١٩٩٣: ص ٣٢)

كما يعرف التعليم العالي أيضاً بأنه كل أنماط التعليم الأكاديمية والمهنية والتكنولوجية أو إعداد المعلم الذي تقدم في مؤسسات مثل الجامعات وكليات الفنون الحرة والمعاهد التكنولوجية وكليات المعلمين (ميننا - ٢٠٠١: ص ٢٣)

* مؤسسات الإنتاج:

ويقصد بها المنشآت الخاصة بالإنتاج والخدمات التي يشارك في تمويلها والإشراف عليها وإدارتها جزئياً أو كلياً قطاع الأعمال. وتسهم هذه المنشآت في نمو النشاط الإقتصادي وزيادة الناتج القومي (صائع، متولى - ٢٠٠٥: ص ٣٨)

ثانياً: دوافع التعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج:

يتوقف نجاح الجامعة في القيام برسالتها نحو المجتمع على الدور الذي يمكن أن تقوم به في مجال البحث العلمي، خاصة البحوث التطبيقية الذي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس لصالح مؤسسات الإنتاج، على أن التعاون البحثي بين هذه الجامعات وهذه المؤسسات ليس هدفاً في حد ذاته، ولكنه وسيلة من خلالها تستطيع الجامعات تطوير أبحاثها كما تستطيع الشركات إدخال منتجات جديدة إلى الأسواق وهناك دوافع كثيرة تدفع الجامعات للدخول في اتفاقيات بحثية مع مؤسسات الإنتاج لتحقيق التعاون المطلوب بينهم وأهم هذه الدوافع ما يلي:

١. الحصول على دعم مالي للقيام بالمهام البحثية للجامعة
 ٢. قيام الجامعة بمهامها الخدمية من خلال انفتاحها على المجتمع المحيط بها
 ٣. توسيع خبرات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس
 ٤. تحديد المشكلات الهامة المعنية
 ٥. تعزيز النمو الإقتصادي الإقليمي
 ٦. زيادة الفرص أمام الباحثين للإشراك في مشروعات جديدة ذات توجه سوقي
- كما أن هناك دوافع أخرى تدفع مؤسسات الإنتاج للسعي وراء اتفاقيات التعاون البحثي مع الجامعات منها:
١. الحصول على خبرات وإمكانيات بحثية غير متاحة في معامل الشركات والمؤسسات الإنتاجية
 ٢. المساعدة في تجديد وتوسيع تكنولوجيا الشركات

٣. استخدام الجامعة كوسيلة لتوسيع علاقاتها الخارجية
٤. توسيع البحث التنافسي مع الجامعات والشركات الأخرى. (هاساسليمبو-١٩٩٦:ص٢٢)

ثالثاً: أسباب ومبررات العلاقة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الإنتاج:

- ويمكن إنجاز أهم المبررات المؤدية إلى توطيد العلاقة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الإنتاج بما يلي:
١. حاجة مؤسسات الأعمال والإنتاج للمخرجات التعليمية والمستويات التخصصية المختلفة، لاسيما في ظل التوجه الحكومي والشعبي في الدول الأعضاء (لتوطين الوظائف)، والحد من العمالة الأجنبية وضرورة الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
 ٢. اعتماد العملية التعليمية على قواعد المعرفة والتكنولوجيا، ولا سبيل إلى تطبيق المعرفة ونقل التكنولوجيا إلا من خلال مراكز البحوث العلمية والتطبيقية.
 ٣. تزايد أهمية التعليم المستمر والتدريب المستمر نتيجة لسرعة التقدم العلمي والتقني، حيث أصبحت برامج التعليم والتدريب المستمر ضرورة لازمة لرفع الأداء وزيادة الإنتاج، إضافة إلى حاجة مؤسسات العمل والإنتاج لخدمات وبرامج (التدريب التحويلي)، بسبب التطور المستمر في أساليب الإنتاج ووسائله وتكنولوجيا الإدارة وبحوث العمليات والبرمجة والحاسبات.
 ٤. حاجة مؤسسات التعليم إلى تنوع مصادر التمويل بعد تزايد الطلب المجتمعي على التعليم وتعدد وظائف المؤسسات التعليمية وثبات أو تناقص الدعم الحكومي لها.
 ٥. الوصول إلى إطار مؤسسي لتفعيل العلاقة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات الأعمال والإنتاج.
- حيث أشارت بعض الدراسات إلى أهمية تحرك الدول نحو توزيع مسؤولية التخطيط على مستويات إقليمية ومحلية لتكون الخطط أكثر قرباً والتصاقاً بالواقع، لتتيح فرصاً أوسع لمشاركة الأهل والطلبة والمعلمين في التخطيط التربوي وتساعد في التعرف على الظروف الخاصة بالمناطق المختلفة وتأخذها بالحسبان في خطط التنمية. (العرفي، ومهدي- ١٩٩٦:ص٢٣٩)

رابعاً: وسائل تفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج:

- انطلاقاً من أن استراتيجية شراكة القطاع الخاص ضرورة حتمية للإصلاح التعليمي يمكن أن ترصد مجموعة من السياسات الهادفة إلى تفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج نوجز أبرزها فيما يلي:
١. توسيع فرص استثمار قطاع الأعمال من خلال المشاركة في تقديم الخدمات التعليمية في مختلف التعليم وأنواعه بدءاً من مرحلة رياض الأطفال إلى مرحلة التعليم الجامعي.
 ٢. تطبيق بعض الصيغ المناسبة لمفهوم التخصصية التي تتلاءم مع البيئة العربية.
 ٣. العمل على زيادة توظيف المخرجات التعليمية ومد جسور العمل المشترك بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الأعمال والإنتاج، وإزالة الأسباب المؤدية إلى تدني نسب التوظيف الخريجي للقطاع التعليمي في مؤسسات قطاع الأعمال، واتخاذ بعض الإجراءات الهادفة إلى إيجاد الحلول العملية لهذه القضية مثل: تطبيق أساليب متنوعة لمفهوم التعليم التعاوني، والمشاركة في وضع الخطط والبرامج الدراسية والأكاديمية، وتبادل الخبرات، والزيارات ودعم العمل المشترك بين ميداني التعليم والعمل.

٤. تفعيل التعاون المشترك في مجالات توطين التقنية والتدريب بين قطاعي التعليم والأعمال وعلى وجه الخصوص مع مراكز البحث العلمي الجامعي ومراكز التدريب وخدمة المجتمع والتعليم المستمر. فيقدر ما تحتاج الجامعات لأنشطتها وبرامجها البحثية والتدريبية لا سيما البحث التطبيقي والتدريب على رأس العمل، يحتاج قطاع الأعمال لكي يتمكن من إحداث نقلة نوعية في أدائه الإقتصادي على المدى البعيد إلى الجهود البحثية في توطين التقنية والاستعانة بالكوادر الوطنية المؤهلة في تشغيل نشاطاته في مختلف المجالات الاقتصادية. (صانع - ٢٠٠١: ص ٧٤ - ٧٥).

خامساً: عناصر المناخ التنظيمي بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج:

تأتي أهمية المناخ التنظيمي الفعال بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج من منطلق أن البحث العلمي يعد عملاً إبداعياً يقوم به عدد من الكفاءات المتميزة والذين يتأثرون فيما ينتجونه بالمناخ السائد في المنظمة، بالعلاقة بينها وبين المنظمات الأخرى في المجتمع، الأمر الذي يتطلب معه توفير المناخ المناسب والإدارة المتميزة التي تستطيع التعامل مع المؤسسات الأخرى في إطار من الود والتعاون والثقة المتبادلة، ولذا فإن هناك بعض العناصر إذا توفر إشباعها يتحقق المناخ التنظيمي الإيجابي بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج، وأهم هذه العناصر ما يلي:

١. التقدير: ويقصد به أن يشعر أعضاء هيئة التدريس بأن أبحاثهم وأفكارهم تحظى بالاعتناء والتقدير من جانب مؤسسات الإنتاج.

٢. الثقة: والمقصود إعطاء الثقة بالمراكز البحثية والخبرات الوطنية والأعتماد عليها في اقتراح الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه مؤسسات الإنتاج، فلا يتم الاستيراد للتكنولوجيا الأجنبية إلا بعد استشارة العلماء والباحثين من ذوي الاختصاص.

٣. التعاون المشترك بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج: ويحقق ذلك من خلال:

أ- تحرير الهيئات البحثية من كافة التعقيدات، وإزالة العقبات الإدارية التي تقف في وجه الباحثين وتنشط عزيمتهم.

ب- الاهتمام بالأبحاث العلمية ذات الصلة بتطوير الإنتاج وحل مشكلاته.

ج- وجود نظام للإتصالات يمكن من تحقيق التنسيق والتعاون بين الجامعات ومؤسسات

الإنتاج. (لامبستوستوك-١٩٨٢: ص٤١٢)

سادساً: العوامل المؤثرة على المناخ التنظيمي بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج

أن هناك عوامل متنوعة يمكن أن تؤثر بشكل خاص على المناخ السائد بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج أهمها الآتي:

أ- خصائص أعضاء التنظيم:

يتأثر المناخ التنظيمي للعلاقة السائدة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج بخصائص الأعضاء في كل الطرفين فالجامعة التي لا يتوافر في باحثيها حاسة الابتكار والتجديد ولا يتمتعون بخبرات بحثية ولا يتابعون التطورات العالمية في مجالات التخصص، سيكون المناخ السائد بينها وبين مؤسسات الإنتاج مختلفاً تماماً عن غيرها من الجامعات التي يتوافر في باحثيها هذه الخصائص،

كما أن مؤسسات الإنتاج التي لا يدرك قادتها أهمية الدور الذي يؤديه البحث العلمي في تطوير الإنتاج، ولم يدركوا أن الاستثمار في هذا المجال أكثر ربحية من أي مجال آخر وليس لديهم طموح في إحداث التطوير، بل يؤثرون مبدأ السلامة وإبقاء حالة الإنتاج على ما هي عليه سيكون المناخ السائد بينها وبين الجامعات مختلفاً عن غيرها من المؤسسات التي يعي قادتها أهمية البحث العلمي ولديهم طموح في إحداث التطوير لمؤسساتهم

ب- السياسات والممارسات الإدارية:

ترتبط فعالية المنظمات والمناخ السائد بها بنوعية وأسلوب الإدارة فيها، فمثلاً: إن اتسمت المنظمة بسياسات وقواعد وإجراءات متشددة غير مرنة، فإن هذا يخلق مناخاً تنظيمياً بيروقراطياً وهو مناخ سيدركه العاملون على أنه رسمي جامد وغير محفز للأداء المثمر ولزيادة الإنتاجية.

ج- عمليات الاتصال:

وتعتبر عمليات الاتصال من أهم العوامل التي تؤثر في المناخ التنظيمي، فبدونها لا تنجح السياسات ولا تكتمل العلاقات أو الإجراءات في المنظمة الواحدة وبينها وبين المنظمات الأخرى.

وحتى يتم التعاون بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج فإن كلاً منهما لا يمكن أن يعمل بمعزل عن الآخر، بل لابد من وجود نظام للاتصالات الأفقية يمكن من التنسيق بين جهود أفرادها ويساعد على مزجهم جميعاً في مجموعة مترابطة.

وفيما يتعلق بالمناخ التنظيمي بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج، فقد أشار قانون تنظيم الجامعات المصرية إلى ضرورة توفير مناخ إيجابي وفعال من خلال التنسيق والتكامل بين الطرفين، ولذا نص على تعيين عدد من الأعضاء من ذوي الخبرة في مواقع العمل والإنتاج بالمجالس الجامعية، بغرض دعم التعاون بين الطرفين لحل المشكلات وتطوير الأداء.

سابعاً: معوقات ومشكلات التعاون بين قطاعي التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج:

أ- معوقات التعاون بين قطاعي التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج:

إن معوقات التنسيق والتعاون والتكامل بين قطاع التعليم العالي والعام من ناحية وبين قطاع الأعمال والإنتاج من ناحية أخرى ذات جوانب متعددة ومستويات مختلفة وقد أشارت بعض الدراسات أن الجامعات الخليجية حديثة النشأة وتتسم ببعض الخصائص والسمات التي تركز انعكاساتها السلبية على علاقة المؤسسات التعليمية مع مؤسسات الأعمال والإنتاج، ومن هذه السمات:

الأخذ بسياسة الباب المفتوح في القبول وعدم توجيه القبول لتلبية احتياجات سوق العمل من المهن والوظائف والتخصصات، وثمة سمة أخرى تعوق التنسيق والتكامل بين القطاعين وهي التركيز على الوظيفة التعليمية على حساب وظيفتي البحث العلمي وخدمة المجتمع، الأمر الذي أضعف أنشطة البحث العلمي لا سيما البحوث التطبيقية وأضعف برامجها التدريبية المقدمة من مراكز خدمة المجتمع. والتعليم المستمر مما أدى إلى ضعف الصلة والتواصل مع مواقع العمل والإنتاج.

وفي ظل غياب آلية الاتصال الفعال بين قطاع التعليم وقطاع الأعمال، أوحى في ظل وجود مثل هذه الآليات كيوم المهنة وأسبوع الجامعة والمجتمع مع عدم استشعار القيادات التعليمية والجامعية بأهمية هذا النشاط والعمل على تعزيزه، فإن

حلقة الاتصال المستمر لتبادل المعلومات والخبرات بين القطاعين تظل مفقودة، الأمر الذي أدى إلى ضعف الثقة في قدرات الجامعات الوطنية للاستجابة لتحديات القطاع الإنتاجي كما أدى أيضا إلى اعتماد هذا القطاع على بيوت الخبرة والجامعات الأجنبية .

ومن معوقات التنسيق والتكامل بين قطاع التعليم والقطاع الخاص ضعف الاستثمارات الخاصة الموجهة لقطاع التعليم وشح الأموال المرصودة للبحث العلمي واستحياء مشاركة مؤسسات الإنتاج من تحمل جزء من نفقات نشاطات البحوث العلمية لا سيما التطبيقية منها. (فهيمى - ١٩٩٣: ص ٢١ - ٢٢)

ب- مشكلات العلاقة بين قطاعي التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج:

من أهم المشكلات التي يمكن أن تعترض العلاقة بين التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج مايلي:

١. الانحراف عن المهمة النبيلة التي أنشئت من أجلها الجامعة ألا وهي التعليم والبحث، وبهذا إما أن نجعل من الجامعة مؤسسة اقتصادية ذات طابع تجاري همها الوحيد هو الربح، وبهذا يتحول دور الأستاذ إلى جمع المال فقط.
٢. عدم تجاوب المؤسسات الصناعية مع روح الجامعة المنتجة لأنها تعمل دائما على تلبية رغبة المستهلك وتحقيق ربح مؤكد، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى اللجوء المنتوج المستورد لما له من إشهار وتأثير وقيمة على حساب المنتج المحلي المادي والمعنوي.
٣. تداخل الصلاحيات بين المؤسسات العلمية والمنتجة مما يؤثر سلبا على مردودها العلمي والمادي إذا لم تحدد وتضبط بدقة ووضوح القضايا الإدارية ومجالات التفاعل. (رشيد، سمير - ٢٠٠٠: ص ٢٨٠).

ثامناً: التصور المقترح لتطوير العلاقة بين التعليم ومؤسسات الإنتاج:

بما أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها معا فإن التخطيط لإعدادة وتأهيله ليتمكن من الإرتقاء باحتياجاته الفعلية في التنمية الشاملة، وإثراء وتنمية مهاراته يمثل هدفاً أساسياً من أهداف التنمية الشاملة والعلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج هي الإشكالية التي نطلق منها للنقاش وتحريك الجدل للوصول إلى ترتيب الأولويات في ممارسة هذه المؤسسات لوظائفها المتنوعة، حيث أن عملية ربط التعليم العالي بخطة التنمية وسوق العمل ومؤسسات الإنتاج وعملية إندماجها معها أو البقاء بعيداً عنها، حتى نستطيع أن نوضح مدى أهمية ربط التعليم العالي مع خطط التنمية وتلبية الاحتياجات الفعلية لسوق العمل ومؤسسات الإنتاج، وبذلك فإن مستقبل التعليم الجامعي مرتبط بدرجة كبيرة بالبيئة الخارجية وما تحتويه من برامج وأهداف تنموية في المجالات الاقتصادية والإدارية، لذلك فإن مفهوم التعليم العالي وأسلوبه لا بد أن يتغير بحيث يستطيع الوقوف أمام المتغيرات المستجدة في سوق العمل.

وبذلك يمكن تطوير العلاقة بين التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج عن طريق الأساليب التالية:

١. قيام الجامعات بتقديم خدمات التدريب على رأس العمل للعاملين في قطاعات الأعمال ومؤسسات الإنتاج.
٢. قيام القطاعات الصناعية ومؤسسات الإنتاج بتقديم خدمات التدريب العملي للطلاب بالجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية على إكتساب الخبرة المطلوبة عن بيئة العمل والتعرف على مالمى قطاعات الأعمال من تجهيزات وتقنيات حديثة.

٣. مشاركة أعضاء ممثلين في كل من الطرفين من الجامعات ومؤسسات الإنتاج في مجالس الإدارة الخاصة بكل منهما بهدف تشكيل لجان مشتركة بينهم.
٤. إشراك خبراء ومؤسسات الإنتاج المعيّنين مع أساتذة الجامعات المتخصصين في إعداد وتنفيذ برامج تدريبية ملائمة للطلاب الباحثين في المجالات ذات الاهتمام المشترك.
٥. مطالبة مؤسسات الإنتاج بالمشاركة في دعم وتجهيز معامل البحوث بالجامعات نظير ماتقدمه الأخيرة من خدمات لهذه المؤسسات .
٦. تنظيم زيارات ميدانية للباحثين والطلاب بالجامعات للمؤسسات الإنتاجية لمعايشة واقع العمل في مؤسسات الإنتاج والمشكلات التي تتعرض لها.
٧. تطوير التشريعات والقواعد المنظمة اللازمة لضبط العلاقة بين مؤسسات الإنتاج والجامعات في وضع سياسة البحوث المشتركة بينهما لضمان تحقيق الجدوية اللازمة.
٨. زيادة نسبة طلبة المعاهد الفنية وكليات المجتمع والمسجلين لدرجتي الماجستير والدكتوراه في ميادين العلوم والتقنية.
٩. الإهتمام بمواثمة الخريج للتنمية الشاملة من حيث الإختصاص ونوعية الإعداد والاعتماد على النفس في حل المشكلات التطبيقية التي تواجهه في حياته العملية.
١٠. زيادة عدد الوحدات البحثية في الجامعات كي تتولى الإضطلاع بمهام البحث والتطوير لكافة القطاعات.
١١. وضع أسس علمية لتسويق نتائج البحث العلمي والتقني.
١٢. مساهمة القطاع الخاص والمنظمات الحكومية في إستيعاب خريجي الجامعات.
١٣. إهتمام الجامعات بوحدة البحث والتطوير المرتبطة بالمؤسسات الإنتاجية.
١٤. تشجيع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمعاهد العليا على تبني مشاريع بحوث لهم وللدراسات العليا مشتقة من برامج يدعمها قطاع ومؤسسات الإنتاج.
١٥. ربط سياسات القبول بالجامعات مع متطلبات واحتياجات المؤسسات الإنتاجية.
١٦. توظيف إضافي لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات الإنتاج للإستفادة من الخبرة.
١٧. تحديد عدد الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث اللازمه لتهيئة القوى البشرية المطلوبة لعملية التنمية في كل قطاعات ومؤسسات الإنتاج.
١٨. قيام المؤسسات الإنتاجية بتقديم الدعم والرعاية لمؤسسات التعليم العالي والتدريب على العمل وتوفير المعلومات اللازمه عن احتياجات سوق العمل.
١٩. تبادل الخبرات البحثية والفنية بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج.

- ١- النعيمى، طه تايه، وآخرون: (٢٠٠٠) وضع خريطة لأولويات المشروعات في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين الدراسات المرجعية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرياض، ١٧ / ٢١ إبريل تونس، ص ٤٧-٦٣.
- ٢- عمار، حامد: (١٩٩٦) الجامعة بين الرسالة والمؤسسة لسلسلة دراسات فى التربية والثقافة القاهرة، الدار العربية للكتاب، ص ٩٤ .
- ٣- مينا، فايز مراد: (٢٠٠١) التعليم العالى فى مصر التطور وبدائل المستقبل، القاهرة ، الأنجلو المصرية، ص ٣٤ .
- ٤- اليونسكو: (١٩٩٥) بحث فى سياسات التغير والنمو فى مجال التعليم العالي، باريس اليونسكو ، ص ٢ .
- ٥- فهيمى، محمد سيف الدين: (١٩٩٣) سبل التعاون بين الجامعات وبين المؤسسات الإنتاجية فى دول الخليج العربية ، الواقع وسبل التطوير، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص ٣٢ .
- ٦- صائغ، عبد الرحمن أحمد ،متولى، مصطفى محمد : (٢٠٠٥) التنسيق والتعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الأعمال والإنتاج " تجارب بعض الدول المتقدمة، الرياض ،مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص ٣٨ .
- ٧- العرفى، عبد الله بالقاسم ، مهدى، عباس: (١٩٩٦)مدخل إلى الإدارة التربوية ، بنغازى ، منشورات جامعة بنى غازى، ص٢٣٩ .
- ٨- صائغ، عبد الرحمن أحمد: (٢٠٠١) التخطيط الشامل للتعليم فى المملكة العربية السعودية، رؤية مستقبلية للعام ٢٠٢٠ الرياض ، وزارة التخطيط، ص ص ٧٤-٧٥س.
- ٩- رشيد، بوسعادة و سمير، بو بكر : (٢٠٠٠)الجامعة المتحدة ، التعليم العالى والبحث العلمى لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، الدراسات المرجعية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرياض ١٧ / ٢١ - إبريل ١٩٩٩ . تونس، ص ٢٨ .

- 1- Dalin, P. et al. School Development changing the school culture. London: Redwood Books 1993 D.105
- 2- Evans, J. et al. 1999. Collaboration for Effectiveness Buckingham: open university press 1999 .
- 3- Lamebert .Douglas M. & Dstok James R.: 1982 Strategic Physical Distribution Mangement, Richard D Irwin Inc., Home wood, Illinois, 1982.
- 4- Hasselmo, Nils et al.: Working Together, Creation Knowledge – The University Industry Research Collaboration Intuitive, Business- Higher Education Forum <http://www.accent.edu/bookstore/pdf/workings-toge>.